

العمل الإسلامي الأردني: اتفاقية الغاز مع الاحتلال جريمة بحق الوطن



6 يناير 2020
كتب: أيمن بهجت

استهجن حزب جبهة العمل الإسلامي إصرار الحكومة على السير في اتفاقية الغاز المستورد من الكيان الصهيوني والتي دخلت حيز التنفيذ مع بدء ضخ الغاز إلى الأردن، ما اعتبره الحزب يوماً أسوداً في تاريخ الأردن، وجريمة نكراء بحق الوطن وبحق الشعب الأردني "الذي تجاهل صناع القرار موقفه الراض لاتفاقية لما تشكله من خيانة وكارثة وطنية ودعماً للعدو الصهيوني ورهنماً للسيادة الأردنية وقطاع الطاقة بيد الاحتلال".

وأكد الحزب في بيان صادر عنه اليوم أن موقف الحكومة المتمسك بالسير باتفاقية العار مع العدو الصهيوني وتجاهلها للمطالب النيابية والحزبية وتحركات القوى السياسية والمجتمعية والشعبية ضد الاتفاقية التي تفرض التطبيع على كل بيت أردني، "إنما يمثل جريمة وطنية وسقوطاً لشرعية هذه الحكومة مما يوجب مقاضاتها ومحاسبتها بتهمة الخيانة الوطنية والإضرار بالمصالح الوطنية العليا، فلا شرعية لحكومة مرتت هذه الاتفاقية وضربت بعرض الحائط الإرادة الشعبية للأردنيين الراض لكافة أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني" بحسب ما ورد في البيان.

وأكد الحزب أن تمرير هذه الاتفاقية في الوقت الذي يواصل فيه الكيان الصهيوني تهديداته للأردن ونظامه السياسي و اعتداءاته بحق الوصاية الأردنية على المقدسات، والسير في مؤامرة صفقة القرن "إنما تمثل ضوءاً أخضر للاحتلال لمواصلة هذه الاعتداءات، وطعنة في ظهر الشعب الفلسطيني عبر دعم موازنة الكيان الصهيوني الذي يواصل جرائمه الإرهابية بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته".

ودعا الحزب الشعب الأردني للمشاركة الواسعة في المسيرة التي دعت لها اللجنة الوطنية لإسقاط اتفاقية الغاز الجمعة المقبلة من أمام المسجد الحسيني وغيرها من الفعاليات للتعبير عن الموقف الشعبي الغاضب والراض لهذه الاتفاقية، والمطالبة بوقفها ومحاسبة كل من وقع عليها.

وفيما يلي نص البيان :

يستنكر حزب جبهة العمل الإسلامي إصرار الحكومة على السير في اتفاقية الغاز المستورد من الكيان الصهيوني والتي دخلت حيز التنفيذ مع بدء ضخ الغاز إلى الأردن، مما يشكل يوماً أسوداً في تاريخ الأردن، وجريمة نكراء بحق الوطن وبحق الشعب الأردني الذي تجاهل صناع القرار موقفه الراض لاتفاقية لما تشكله من خيانة وكارثة وطنية ودعماً للعدو الصهيوني ورهنماً للسيادة الأردنية وقطاع الطاقة بيد الاحتلال.

وبرى الحزب أن الموقف الحكومة المتمسك بالسير باتفاقية العار مع العدو الصهيوني وتجاهلها للمطالب النيابية والحزبية وتحركات القوى السياسية والمجتمعية والشعبية ضد الاتفاقية التي تفرض التطبيع على كل بيت أردني، إنما يمثل جريمة وطنية وسقوطاً لشرعية هذه الحكومة مما يوجب مقاضاتها ومحاسبتها بتهمة الخيانة الوطنية والإضرار بالمصالح الوطنية العليا، فلا شرعية لحكومة مرتت هذه الاتفاقية وضربت بعرض الحائط الإرادة الشعبية للأردنيين الراضين لكافة أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني.

كما يؤكد الحزب أن تمرير هذه الاتفاقية في الوقت الذي يواصل فيه الكيان الصهيوني تهديداته للأردن ولنظامه السياسي و اعتداءاته بحق الوصاية الأردنية على المقدسات، و يواصل السير في مؤامرة صفقة القرن، إنما تمثل ضوءاً أخضر للاحتلال لمواصلة هذه الاعتداءات، وطعنة في ظهر الشعب الفلسطيني عبر دعم موازنة الكيان الصهيوني الذي يواصل جرائمه الإرهابية بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

ويدعو الحزب الشعب الأردني للمشاركة الواسعة في المسيرة التي دعت لها اللجنة الوطنية لإسقاط اتفاقية الغاز الجمعة المقبلة من أمام المسجد الحسيني وغيرها من الفعاليات للتعبير عن الموقف الشعبي الغاضب والراض لهذه الاتفاقية، والمطالبة بوقفها ومحاسبة كل من وقع عليها.